

جانب مديرية التحرير المحررة

بيان

بعد انتهاء المدة الممددة لهيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين ، انتظرنا أن يصدر عنها ما يشير إلى محصلة العمل الذي أنجزته على مدار سنة من تاريخ تشكيلها ، فإذا بقرار ثالث يصدر عن رئاسة مجلس الوزراء يقضي بتمديد المهلة المعطاة للهيئة المذكورة ستة أشهر إضافية ، دون أي توضيح أو تعليل لهذا الإجراء من قبل أي من هذين الطرفين الرسميين . لقد أثار هذا الأمر لدى الأهالي شعوراً بالمرارة والريبة وموجة من الاستنكار ، وهم الذين علقوا الآمال على عمل الهيئة ، ووضعوا أمامها كل ما يملكون من معلومات وأدلة تسهياً لعملها .

وهنا نتوجه إلى الهيئة الرسمية نسألها :

- عن الغاية من هذا التمديد الجديد .
- عما فعلت بالمعلومات والأدلة التي قدمت إليها من قبل الأهالي ، والشهادات التي أدلى بها شهود عيان أمامها ، والقناعات التي تولدت لديها .

إن أكثر ما يثير قلق الأهالي هو أن تطبق هيئة تلقي الشكاوى المبدأ السيء الذكر الذي يعتبر " اللجان مقبرة القضايا " . لذا ، فنحن نربأ بالهيئة أن يكون التمديد المذكور لعملها تم بهدف لفلفة قضية المخطوفين والمفقودين في الداخل اللبناني كما في الخارج السوري ، والإسرائيلي . وحتى لا ننتهم كلجنة باستباق الأمور ، ندعو الهيئة إلى إصدار التوضيحات اللازمة عن سبب التمديد الحاصل . فإذا كان من أجل القيام بالاستقصاء الجدي والشجاع مع الأطراف المعنيين عن مصير المفقودين ، فنحن نشد على أيادي الهيئة ، وننتظر إعلان الحقائق بالشجاعة التي تليق بالمسؤولية الإنسانية والوطنية التي تتحملها الهيئة وتتحكم من خلالها بمصائر المئات من المفقودين اللبنانيين خصوصاً الذين أثبت ذووهم أمكنة احتجازهم ووجودهم أحياء . علماً أننا لن نسكت عن حقنا بمعرفة مصير أحبائنا والسعي لإطلاق سراح الأحياء منهم ما دام في كل منا عرق ينبض .